5 في المئة للاقتصاد غير النفطي

«الوطني»: 3.2 في المئة النمو المتوقع للاقتصاد المحلي خلال العام الحالي

■ رغم الأداء القوي لقطاع المستهلك واصل معدل التضخم التباطؤ ليصل إلى 2.1 في المئة

■ استمرار الميزانية في تسجيل فائض هائل رغم تراجعه إلى أقل من 20 في المئة

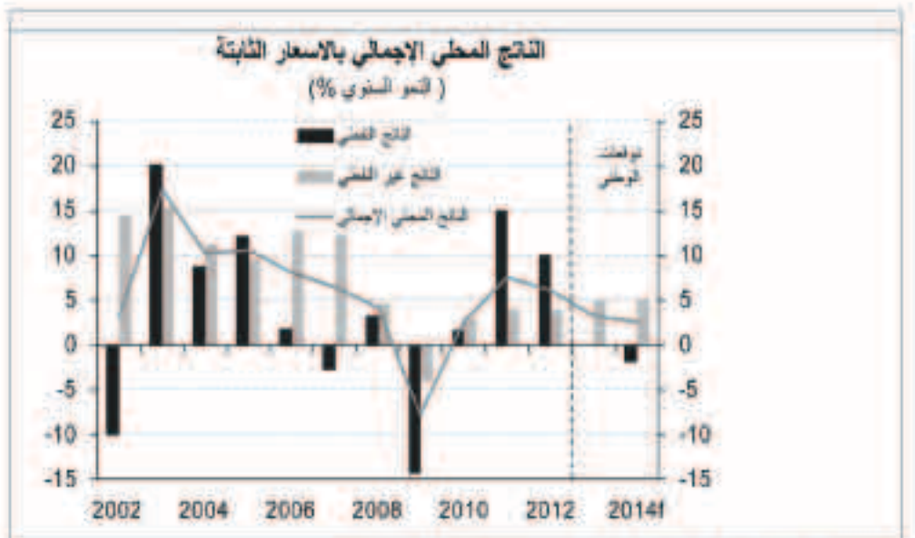

المصدر: بنك الكويت المركزي والإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت الوطني

الناتج المحلي

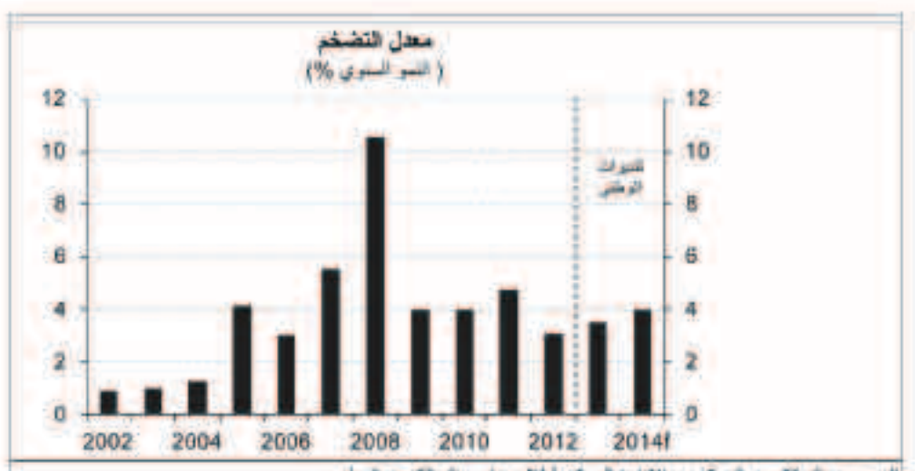

المصدر: بنك الكويت المركزي والإدارة المركزية للإحصاء وبنك الكويت الوطني

معدل التضخم

توقع بنك الكويت الوطني: أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الثابتة بواقع 3.2 في المئة في العام 2013 وبواقع 2.5 في المئة في العام 2014، مدفوعا باستقرار الإنتاج النفطي. لكن البنك الوطني رفع من توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2013 من 4 في المئة إلى 5 في المئة، بما يعكس التحسن المتوقع في بيئة الأعمال عموما في الكويت، ومتوقعا أن يحافظ على هذه الوتيرة في العام 2014. من جهة ثانية، توقع البنك الوطني أن يبلغ معدل التضخم في الكويت نحو 3.5 في المئة في العام 2013، و4 في المئة في العام 2014.

وأشار البنك الوطني في تقرير خاص حول آفاق الاقتصاد الكويتي للعامين المقبلين ضمن نشرته الاقتصادية الدورية لدول الخليج أن رفع التوقعات بشأن الناتج غير النفطي في العام 2013 يعزى بشكل أساسي إلى إشارات عن تصميم أكبر من قبل السلطات الكويتية على تنفيذ مشاريع كبيرة في البنية التحتية ضمن خطة التنمية التي أقرتها الحكومة والبالغة مدتها 4 سنوات، لكنها تأخرت سابقا. وتتضمن هذه الخطة مشاريع في قطاعات المواصلات والطاقة وتكرير النفط، ومن المفروض أن تخفف من اعتماد النمو الاقتصادي على القطاع الاستهلاكي الذي سيبقى مع ذلك قويا بفضل معدلات التوظيف المرتفعة والإجراءات الحكومية الجديدة لدعم نمو الدخل.

ورأى البنك الوطني أن هذه الاتجاهات ستضيف إلى مواطن القوى التقليدية التي تتمتع بها الكويت والمتمثلة بالفوائض المالية والتجارية الكبيرة، وهذه من شأنها أن توفر حماية من الاضطرابات الجديدة في الاقتصاد العالمي. لكن التحديات مازالت قائمة، فتنفيذ المشاريع الكبيرة قد يواجه بعض الصعوبات، وخصوصا المشاريع ذات الهيكليات المعقدة مثل تلك القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الاقتصاد تحديات واسعة النطاق وطويلة المدى، وخصوصا في ما يتعلق بالحاجة إلى توفير وظائف مستدامة في القطاع الخاص للمنضمين الجدد إلى القوى العاملة، وهذا يحتاج إلى إصلاحات هيكلية عميقة في مجالات المنافسة والخصخصة وسوق العمل والتعليم. ورغم الفوائض المالية، يجب القيام بإصلاح مالي لوضع الميزانية على مسار ثابت ومستدام.

من جهة ثانية، توقع البنك الوطني استقرار الإنتاج النفطي في العام 2013 بعدما سجل نموا يفوق 10 في المئة مجددا في العام 2012، إذ اقتربت مستويات الإنتاج من أقصى مستوى لها عند 3.3 ملايين برميل يوميا. كما من المفترض أن يدفع تراجع أساسيات سوق النفط العالمية منظمة الأوبك على تثبيت إنتاجها قريبا من المستويات الحالية. وسيؤدي ذلك إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الثابتة من 6.1 في المئة في العام 2012 إلى 3.2 في المئة في العام 2013، وعلى نحو إضافي إلى 2.5 في المئة في العام 2014 الذي قد يشهد بعض التراجع في الإنتاج النفطي، رغم أن مناخ قطاع الأعمال سيبقى إيجابيا عموما.

ورأى البنك الوطني انه رغم الأداء القوي لقطاع المستهلك، واصل معدل التضخم التباطؤ في العام 2012 ليصل إلى 2.1 في المئة في شهر أكتوبر. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع أسعار المواد الغذائية الغذائية والسكن، رغم أن مكونات الأخرى في مؤشر التضخم بقيت بدورها ضعيفة. كما قد يعكس ذلك، في جزء منه، الأثر المتأخر لارتفاع سعر صرف الدينار مقابل اليورو وغيره من العملات في تخفيض أسعار الواردات. لكن يفترض أن يتراجع تأثير هذه العوامل تدريجيا، ومع ارتفاع الطلب بشكل مستقر، نتوقع أن ترتفع الأسعار بشكل محدود في العام 2013. لكننا مازلنا نتوقع أن أن يسجل التضخم معدلات متواضعة تتراوح بين 3 في المئة و4 في المئة في العامين المقبلين.

وتوقع البنك الوطني أن تستمر الميزانية في تسجيل فائض هائل، رغم تراجع هذا الفائض إلى أقل من 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين القادمتين بسبب عدم ارتفاع الإيرادات النفطية مقابل زيادات في الإنفاق. وبعد انخفاضه في السنة المالية 2012/2011، يفترض أن يرتفع الإنفاق الرأسمالي بشكل ثابت خلال السنتين القادمتين مع تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع، ولكنه سيبقى عند حدود 10 في المئة من إجمالي المصروفات الحكومية. وقد ترتفع المصروفات الجارية بواقع في المئة18 في السنة المالية 2013/2012 بسبب الارتفاعات في رواتب القطاع العام والإنفاق الاجتماعي، ولكنها ستتباطأ بعد ذلك. وفي الوقت ذاته، توقع البنك الوطني أن يواصل الحساب الجاري في تسجيل فائض ضخم ناجم عن الإيرادات النفطية القوية، ليتراوح بين 35 في المئة و45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين القادمتين، ما يعني استمرار تراكم الأصول الأجنبية للكويت.

طالب بتفعيل خطة للاستثمارات العربية المشتركة

الداود: تريليونا برميل حجم الاحتياطيات الأمريكية من النفط الصخري

الشيخ فهد الداود الصباح

كوبنا – قدر الخبير في استراتيجيات النفط المهندس الشيخ فهد الداود الصباح حجم الاحتياطيات الأمريكية المعلن عنها من النفط الصخري الغير تقليدي ب 2 تريليون برميل غير مستغلة، ما يمثل أكثر من جميع احتياطي العالم من النفط الخام حسب اخر احصائيات لوكالة الطاقة الدولية والمعهد الامريكي للبترول،مشيرا الى ان تلك الكميات تعادل الكميات المكتشفة 8 مرات نفط المملكة العربية السعودية، و18 مرة نفط العراق، و21 مرة نفط الكويت واضاف الداود في بيان صحفي ان تلك الطفرة الغير مسبوقة في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة تعد تحولا استراتيجيا في موازين اسواق النفط العالمية للعقدين القادمين ،مبينا ان إنتاج نفط الولايات المتحدة زاد خلال عام 2012 مقارنة بالاعوام السابقة بمقدار 7 ملايين برميل يوميا وذلك للمرة الأولى منذ مارس عام 1993، متوقعا أن يحقق الإنتاج خلال عام 2013 رقما قياسيا جديدا بمعدل أكبر يبلغ 900000 برميل يوميا.

ورأى الداود ان طفرة الانتاج من النفط الصخري تعتبر أكبر قفزة سنوية في الإنتاج منذ أن حفر أول بئر نفط تجارية في تيتو سفيل بولاية بنسلفانيا قبل بداية الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بعامين ، لافتا الى ان تلك الزيادة ترجع إلى مجموعة من التقنيات الحديثة كعمليات الحفر الأفقي والتفتيت الهيدروليكي التي تضم ضخ المياه والكيماويات والرمل بضغط عال لتكسير التكوينات الصخرية الجوفية ، منوها الى ان الولايات المتحدة ستصبح مصدرا صافيا للطاقة بجميع أنواعها بحلول عام 2025 حال استمرار زيادة النفط المستخرج من منطقة الرمال النفطية في كندا وكذلك زيادة صادراتها من البنزين والديزل .

وحول امكانة تأثر دول الخليج بطفرة الانتاج المقبلة للنفط الاميريكي قال الداود ان التاثر سيكون مؤكدا خصوصا في صادرات دول الخليج الى الاسواق الرئيسية وخصوصا ان منطقة الخليج تعتمد بصفة رئيسية على النفط، حيث تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم والذي يُقدر بنحو 486.8 مليار برميل ما يعادل 35.7 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام وما نسبته 70 في المئة من إجمالي الإحتياطي العالمي لأوبك، بيد ان الداود عاد واكد ان أميركا لن يكون باستطاعتها الاستغناء عن نفط الخليج والدول العربية مستقبلا لاسيما وانها تستورد يوميا ما بين 8 إلى 9 ملايين برميل يوميا من النفط، وهي كميات ضخمة.

وطالب الداود بضرورة توجه دول الخليج نحو الاستثمار الحقيقي في المنطقة وليس الاستثمار المالي فقط ،ومؤكدا ان الأزمات المالية المتكررة، سواء كانت مختلقة أو مدبّرة أو طبيعية تُفقد الجزء الأكبر من الاستثمارات المالية لدول الخليج ،موضحا ان الاستثمار الحقيقي يجب أن يتجه نحو قطاعات صناعية متنقاة بعناية، و ذات رأس مال مهم وهو ما يناسب دول المنطقة ،وذلك من خلال إقامة شراكات مع المؤسسات رائدة عالميا للتفعيل مقدرات النفط الضخمة والاستفادة منها للاجيال المستقبلية ..

ولمح الداود الى ان تفعيل خطة طموحة من خلال صناديق عربية واستثمارات ضخمة في الدول العربية وتبادل تجارى مشترك اضحى ضرورة ملحة في الوقت الراهن ،لافتا الى ان دعم وتفعيل تلك الاتفاقيات مع دول المنطقة العربية اصبح بديلا استراتيجيا في ظل التحولات الاقتصادية العالمية . مبينا ان الاستغلال الحالي للنفط في منطقة الخليج يمثل استنزافا للثروة ومورد لن تبقى إلى الأبد.

تراجع الإنتاج بمصنع لـ«سابك» السعودية في هولندا بسبب إضراب

الخبر «السعودية» «رويترز» – قالت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» أمس إن إضرابا للعمال في مصنع خليلين للبتروكيماويات التابع لها في هولندا قد تسبب في تراجع الإنتاج دون أن تذكر حجم التراجع. وقالت الشركة في بيان للبورصة إن محادثات مع اتحاد عمال بشأن ظروف العمل لم تكلل بالنجاح بعد وإنها لا تعلم تأثير الإضراب على الأرباح أو الإنتاج.

وقالت في البيان إن تراجع الإنتاج بدأ «يوم الخميس 31-1-2013 وذلك بسبب المبادرة التي اتخذها العمال بسبب عدم حسم المفاوضات بشأن تحديد شروط العمل.» ولسابك في خليلين وحدتان لتكسير النفثا وعدة مصانع للبلمرة تنتج البولي إيثيلين والبولي بروبيلين. وينتج مصنع خليلين 1.25 مليون طن سنويا من الإيثيلين و725 ألف طن سنويا من البروبيلين و940 ألف طن سنويا من البولي إيثيلين و620 ألف طن سنويا من البولي بروبيلين.

روسيا: إنتاج النفط يواصل الانخفاض للشهر الثاني

موسكو «رويترز» – أظهرت بيانات لوزارة الطاقة الروسية يوم امس ان تراجع إنتاج حقول لشركة تي.ان.كيه–بي.بي ادى إلى انخفاض إنتاج روسيا من النفط الخام الذي يعد الأضخم في العالم حيث هبط 0.1 في المئة في يناير.

وهبط إنتاج النفط الروسي إلى 10.47 ملايين برميل يوميا الشهر الماضي من 10.48 مليون برميل يوميا في ديسمبر كانون الأول مواصلا الانخفاض للشهر الثاني على التوالي بعد ان بلغ مستوى قياسيا مرتفعا لما بعد الحقبة السوفيتية عندما سجل 10.50 ملايين برميل يوميا في نوفمبر.

وقالت الوزارة إن إنتاج الخام الروسي بلغ 44.278 مليون طن الشهر الماضي.

لكن الإنتاج يظل أعلى من مستوى 9.1 مليون برميل يوميا الذي ضختة السعودية الشهر الماضي والتي تملك – على العكس من روسيا – طاقة إنتاجية فائضة بعدة ملايين من البراميل يوميا.

وهبط إنتاج تي.ان.كيه–بي.بي ثالث اكبر منتج روسي للنفط 0.5 بالمئة الشهر الماضي بفعل انخفاض إنتاج حقولها شبه الناضبة في غرب سيبيريا بما فيها حقل ساموتلور الذي كان فخر صناعة النفط الروسية واحد ستة حقول نفطية فائقة الضخامة في العالم بإنتاج تجاوز المليون برميل يوميا في ذروته خلال السبعينيات والثمانينيات. وفي الشهر الماضي تراجع إنتاج ساموتلور اكثر من و احد بالمئة إلى 332 الفا و782 برميلا في اليوم.

وتراجع إنتاج الغاز الروسي في يناير إلى 2.11 مليار متر مكعب يوميا من 2.12 مليار متر مكعب في ديسمبر.

وهبط إنتاج جازبروم اكبر منتج للغاز في العالم 0.4 بالمئة إلى 1.58 مليار متر مكعب يوميا في حين استقر إنتاج نوفاتك دون تغير يذكر عند 0.15 مليار متر مكعب.

«هاتف 2000» دشنت ثلاثة فروع جديدة في ثلاث مناطق

اقامت شركة هاتف 2000 برعاية وحضور المدير العام حمود المطيري وباشراف قاسم عبيد المدير التنفيذي للشركه وبحضور موظفي الشركة والبالغ عددهم 650 موظفا.

بدا الحفل بكلمة القاها المدير العام حمود بوعدل ووجهها لطاقم العاملين على اختلاف مسمياتهم وتدرجهم الوظيفي وشكر فيها المدير العام كل من قام ببذل الجهد سواء بالكلمة الطيبه او بالافكار الجيدة والجديدة وذلك لخدمة عملاء الشركة على اختلاف مناطقهم كما طالبهم ببذل المزيد من الجهد حتي ترتقي الشركة على جميع المستويات والاصعدة وحتى تكون لها الريادة الدائمة في مجال الهواتف.

كما اشاد المدير العام بدور كمال زيادة المدير التنفيذي لخدمات زين بالشركة على دوره الواضح وعمله الدؤوب على استحواذ هاتف 2000 وللسنة الخامسة على التوالي على المركز الاول في بيع خطوط الفواتير وكذلك المركز الاول في خطوط فواتير الدانا والانترنت وكذلك الاول في الوزن العام والشريك المثالي لشركة زين

ومن جهه اخرى قال المدير التنفيذي لشركة هاتف 2000 قاسم عبيد كلمة موجها الشكر للمدير العام حمود بو عدل على دعمة المتواصل لكل موظفي الشركة وطالب كافة الموظفين ببذل المزيد من العمل وطرح الافكار الجديدة، ولقد تضمن الحفل توزيع الجوائز التقديرية والمالية على مستوى المدراء «المالي .. الاداري.. البرمجة» وكذلك الموظفين المميزين ومندوبي المبيعات الاكفاء

وفي نفس السياق قامت الشركه بتدشين ثلاثة فروع جديدة في ثلاث مناطق مختلفة «الشرق – العارضيه .. سما الصليبخات مول» لترفع بذلك عدد الفروع الى 63 فرعا و 27 مركز خدمة للكفالة موزعة على جميع مناطق الكويت حرصا من الشركه على راحة العميل.

جانب من حفل «هاتف 2000»

أسعار البترول ترتفع إلى 115 دولاراً للبرميل

السعودية: توقعات بانخفاض الصادرات النفطية إلى 8 ملايين برميل يومياً

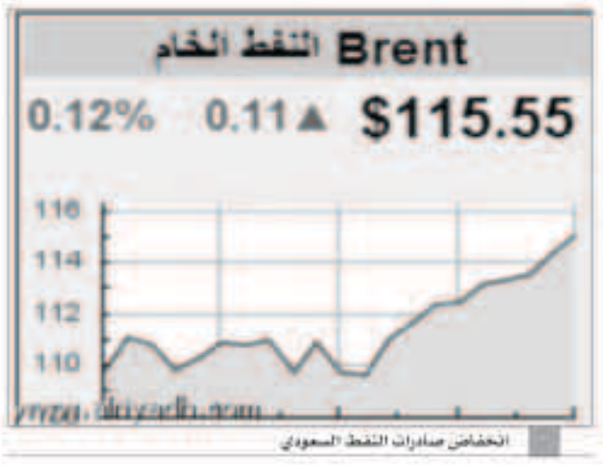

انخفاض صادرات النفط السعودي

توقعت مصادر في حركة نقل النفط الخام إلى الأسواق العالمية أن تنخفض صادرات المملكة من النفط الخام إلى أسواق الطاقة لتصل إلى مستوى 8 ملايين برميل يوميا لتتوءم مع معدلات الطلب العالمي الذي يشهد تباطؤا ملحوظا في ظل استمرار تقهقر أداء الاقتصاد العالمي والضبابية التي ما برحت تلف مشهد الوضع المالي لكثير من الدول الصناعية الكبرى التي تأثرت بصورة موجعة جراء الأزمة المالية منذ عدة سنوات.

ونقلت نشرة «اويل موفمنت» أن النفط المنقول بحرا من دول منظمة الأوبك سيشهد تراجعا في الحركة خلال شهر فبراير القادم بمقدار 761 الف برميل يوميا غير انه سيظل اعلى منه لنفس الفترة من العام الماضي، مشيرة إلى انه من المتوقع ان تنخفض صادرات المملكة إلى مستوى 8 ملايين برميل يوميا بيد أن الانخفاض لن يكون بمعدلات كبيرة نظرا لأن الأسواق الآسيوية لا تزال تتعطش إلى النفط الخام وخاصة النفط القادم من منطقة الخليج العربي.

وبينت النشرة أن الأسواق الآسيوية ظلت تستحوذ على مجمل صادرات الأوبك حيث انسابت جل صادرات دول الأوبك إلى هذه الأسواق خلال الشهرين الماضيين بعزمها النمو المتسارع في اقتصاديات الدول الرئيسة مثل الصين والهند وكوريا واندونيسيا بيد أن الصادرات من موانئ الخليج العربي تراجعت وسط انخفاض حاد للصادرات الإيرانية التي تأثرت بالحظر الذي يفرض عليها على خلفية برنامجها النووي.

ويرى معظم المحللين الاقتصاديين أن المملكة تتجه إلى ترشيد اعتمادها على النفط الخام والتركيز على تنويع مكونات الاقتصاد السعودي وهي استراتيجية بدات تؤتي ثمارها ويظهر ذلك جليا في ارتفاع الصادرات السعودية غير البترولية من 26 في المئة 2001 إلى 37 في المئة 2012م، حيث ساهمت في تعضيد نجاح هذه الاستراتيجية قطاعات مثل التعدين وشبكات السكك الحديدية ومحطات تحلية المياه المالحة ومحطات الطاقة الكهربائية، لتساهم بفعالية في توزيع رقعة الإنتاج في المملكة وخلق منتجات تزاحم في محك المنافسة في الأسواق العالمية.

وقد دأبت المملكة على موازنة إنتاجها مع الطلب العالمي حيث خفضت من إنتاجها من النفط الخام بنحو 700 الف برميل يوميا في آخر شهرين من العام الماضي، ليصل الإنتاج في ديسمبر نحو 9 ملايين برميل يوميا بانخفاض اكثر من مليون برميل يوميا عن ذروة الإنتاج في الصيف الماضي، كما خفضت الإنتاج بواقع 234 الف برميل يوميا في أكتوبر ونوفمبر قبل ان تخفضه 465 الف برميل يوميا اخرى في ديسمبر الماضي وهذه الإجراءات جاءت نتيجة دراسة متعمقة لأسواق الطاقة للمحافظة على استقرار الأسعار بصورة تفيد المنتجين ولا تضر بالمستهلكين وتساهم في نمو الاقتصاد العالمي وتحقق للصناعات النفطية التطور المستمر.

إلى ذلك ارتفعت أسعار النفط خلال التداولات الصباحية ليوم أمس الجمعة في الأسواق الأوروبية والآسيوية، حيث صعد خام برنت القياسي إلى 115.65 دولارا للبرميل، فيما ارتفع خام نايمكس في مستهل التعاملات الإلكترونية إلى 97.50 دولارا للبرميل، وارتفعت أسعار الذهب إلى 1666 دولارا للأوقية.

«نفط الهلال»: شركات البتروكيماويات تمتلك ميزة تنافسية بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج

اكد التقرير الاسبوعي لشركة نفط الهلال ان قطاع البتروكيماويات يشكل احد أهم القطاعات ذات القيمة المضافة لاقتصاديات دول المنطقة منذ البداية واعتبر في مراحل استثمارية وتنموية كثيرة احد أهم القطاعات التي من خلالها سيتم تنويع مصادر الدخل طويل الأمد، ويدخل في صلب الخطط الاستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل.

وبين التقرير أن النظرة العامة لمخرجات هذا القطاع لازالت كذلك رغم الضغوط والتغيرات المحيطة بهذه الصناعة والتي أخذت شكلا متزايدا منذ بداية الأزمة المالية وحتى اللحظة، هذا ويتوقع استقطاب القطاع المزيد من الاستثمارات للاستحواذ على حصة سوقية متزايدة على المستوى العالمي اعتمادا على ما تمتلكه دول المنطقة من احتياطيات نفط وغاز ضخمة بالإضافة إلى ما يتوفر لديها من قدرات مالية تستهدف مكونات قطاع البتروكيماويات، فيما شكلت القرارات السيادية لدول المنطقة احد العوامل التي ساهمت في التطوير والتوسع المسجل والمتوقع.

والجدير ذكره هنا إلى أن الميزة التنافسية المرتفعة التي تمتلكها شركات البتروكيماويات لدى دول المنطقة والقائمة على انخفاض تكاليف الإنتاج الإجمالية تبعا لتدني أسعار إمدادات الغاز إلى هذه الصناعة ستتأثر بشكل كبير بمؤشرات النمو للاقتصاد العالمي ككل وهياكل الطلب، وهذا يعني ارتفاع خطورة الاستثمار لدى القطاع كلما ارتفعت أسعار الغاز وكلما ارتفع حجم الإنتاج العالمي من الغاز وكلما ارتفع حجم الاستهلاك المحلي.

وتشير كافة المعطيات إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجهه قطاع شركات البتروكيماويات، استمرار حالة التذبذب وعدم الاستقرار لدى الأسواق حيث تواجه الشركات ضغوطا مستمرة على مركزها المالية نتيجة ارتفاع تكاليف المبيعات وانخفاض أسعار بعض المنتجات بالإضافة إلى انخفاض حجم المبيعات نتيجة انخفاض الطلب عليها، في حين يبدو أن انخفاض الأسعار على بعض المنتجات ساهم بشكل مباشر في تقليص هوامش الأرباح، وتبقى القدرة على توقع مؤشرات الطلب العالمي على مخرجات القطاع بالإضافة إلى الطلب على النفط والغاز بالأمر بالغ الصعوبة.